الفصل السادس

دور الحكم المحلى فى مجال التنمية المتكاملة
من واقع التطبيق

تحدثنا فى الفصول السابقة عن الإطار النظرى لفلسفة نظام الحكم المحلى ودوره فى مجال تنمية المجتمع الريفى ، وكان من الأهمية بمكان أن نتتبع ذلك الإطار النظرى فى الواقع التطبيقى ومن خلال القرية المصرية (١) وذلك للتعرف على صدق وثبات أوخطأ الفروض التى سقناها فى مقدمة هذه الدراسة .

ونود أن نسجل فى هذا المقام نتائج تلك الدراسات الإمبريقية دون الدخول فى تفصيلات وتفريعات المناقشة المستفيضة الحادة حول هذا الموضوع مع نخبة ممتازة من قيادات الحكم المحلى فى القرية المصرية سواء كانوا منفذين أم محليين حول انجازات نظام الحكم المحلى فى مجال القرية فى ضوء القانون رقم ١٩٧٥/٥٢ والذى عدل أخيرا لإعطاء دفعة قوية للمحليات فى ممارسة التنفيذية .

أولا : فى مجال اقتراح الموازنة والخطة :

افترض الباحث منذ البداية أن الإسهام الأهلى فى مجال تخطيط وتنمية القرية يعتبر ضرورة تنموية ومع ذلك تواجه خطة التنمية الريفية التى تنفذها الوحدات المحلية فى الريف معوقات كثيرة :

---

١ — تم تتبع دور الحكم المحلى فى مجال التنمية الريفية فى خمس وحدات محلية ريفية بمحافظة الشرقية وذلك فى إطار تعاون علمى بين قسم الاجتماع بكلية الآداب وإدارة بناء القرية بالمحافظة تحت إشراف المؤلف انطلاقا من مبدأ أن الجامعة فى خدمة المجتمع .

وقد جاءت نتائج هذه الدراسة محققه صدق هذا الإفتراض :

١ــ فقد تبين أن الإشتراك فى وضع الخطة يكاد يكون هامشيا .

٢ــ فضلا عن أن هذه الخطة تحتاج إلى تمويل أكثر من جانب المستويات المركزية .

٣ــ أن سكان المجتمع الريفى لديهم القدرة على التعرف على أحتياجات ومشكلات مجتمعاتهم .

٤ــ مع ذلك فإن هناك معوقات فى مجال التنفيذ منها : الروتين ، وعدم كفاية الموارد المالية ، وعدم إسهام الأهالى بجديه فى مجال التنفيذ ، مع توفر العصبيات فى الريف .

٥ــ كانت لهذا المعوقات أثرها فى عدم تنفيذ الخطة للمستهلك منها بأساوب رشيد .

وتوصى الدراسة فى هذا المجال بالتوصيات التاليه :

١ــ ترشيد السلوك الفردى والجماعى من أجل الإسهام فى تنفيذ الخطة بعد الدراسات الواعيه لمشكلات القرية الحقيقية من جانب التيارات فيها .

٢ــ أن يكون التمويل الحكومى له صفه المبادأة بدور محدد بحيث يترك للجهد الذاتى بعده فى هذا المجال .

٣ــ أن تنمية القريه المصرية فى حاجة إلى نسف الروتين لأن علاج تخلف آلاف السنين لا يمكن إن ينجز بأسلوب رشيد فى إطار هذة السبل التقليدية .

٤ــ أهمية التقارب بين الأجهزة الشعبية والتنفيذية لتحقيق المستهدف من وجودها ومنع تضارب الإختصاصات وللتعرف على حدود كل منها منعا للتداخل فيما بينها .

ثالثا : فى مجال اقتراح وسائل المشاركة الشعبية بالجهود الذاتية :

افترض الباحث أنه برغم أن مساهمة السكان فى التخطيط لتنمية القرية تمثل ضرورة إجتماعية إلا أن مستوى نضج الوعى عند هؤلاء السكان فى الريف بأهداف الخطة والتنمية مازال فى مرحلة البداية .

وجاءت نتيجة الدراسة فى هذا المجال على النحو التالى :

١ ـ أن خطة تنمية القرية لم تأت على مستوى وعى السكان بسبب . أنتشار الأمية ، الفقر ، عدم نضج الوعى الإدخارى . القصور الذاتى ، العصبيات العادات والتقاليد .

٢ ـ يتم تشجيع السكان على المشاركة عن طريق : تنمية القيادات المحلية ، أستثمار طاقات شباب الجامعات ، محو الأمية ، إنشاء بنك القرية وتعميمه .

وتوصى الدراسة فى هذا المجال بما يلى .

١ ـ ترشيد العادات والسلوك بحيث تواكب الوضعية المعاصرة .

٢ ـ أن يكون الشباب طليعة أى مشروع تنموى يستقطب معه جهود المواطنين فى القرية .

ثالثا : فى مجال نشر الوعى الزراعى بما يكفل تحسين وتنويع الإنتاج الزراعى :

افترض الباحث أن خطة التنمية الريفية تستهدف إحلال المكينة الزراعية محل الجهد الفردى للإسراع فى الوصول إلى نتائج مفيدة ومع ذلك يصطدم هذا الهدف مع بعض القيم الريفية التقليدية التى مازالت تمجد تراث الآباء فى فن الأستزراع رغم تطور المجتمعات .

وجاءت نتائج الدراسة على النحو التالى :

١ ـ مازال الفلاح المصرى يؤمن بالخبره فى مجال الزراعة بسبب : المحافظة على تراث الآباء وإنعدام الثقة بينه وبين المشرف الزراعى فضلا عن

الابتعاد عن الإجراءات الحكومية كما أنه يأمن شر المجهول ويثق فى نفسه بلا حدود .

٢ – يتم تشجيعه لاستخدام التكنولوجيا الزراعية عن طريق التجارب الإرشادية ، والإنتفاع بثمرات التكنولوجيا ، والابتعاد عن الروتين فى صرف المبيدات والسلف النقدية .

وتقترح الدراسة التوصيات التالية :

١ – تعزيز ثقة الفلاح بتكنولوجيا الزراعة عن طريق إطلاعه باستمرار على الفائدة المحققة والعملية من استخدام الآلات المتقدمة مع احترام الخبرة الزراعية فى نفس الوقت حتى نضمن ولاءه للجديد فى فن الاستزراع .

٢ – أن تكون هناك علامات جديدة تتم بين المستويات الإشرافية فى الجمعية التعاونية والفلاح بحيث لا يشعر الأخير بتعالى من جانب المشرف الزراعى .

رابعا : فى مجال اقتراح إنشاء مختلف المرافق العامة بالقرية :

افترض الباحث أن مستوى كفاءة المرافق الإنتاجية والخدمية بالنقدية مازال بسيطة وفى حاجة إلى المزيد من الدعم المادى والفنى .

وقد تبين من نتائج الدراسة ما يلى :

١ – لاتتوفر مختلف المرافق بالقرية المصرية .

٢ – تحتاج القرية إلى المرافق المختلفة منها : أهمية تمهيد الطريق ومشروعات الإنارة وإنشاء المزيد من المدارس الابتدائية وتعميم المياه النقية وإنشاء الأندية الريفية والوحدات الصحية .

٣ – لا تستطيع موازنة القرية تحمل تنفيذ كل هذه المرافق .

٤ – لذلك يلزم الاستعانة بالجهود الذاتية إلى جانب الدعم المالى الرسمى .

وتوصى هذه الدراسة بما يلى :

١ – وضع أولويات عند إنشاء المرافق العامة التى تحتاجها القرية .

٢ – إشراك الجهد الفردى والجماعى مع الجهد الرسمى فى التمويل وقبول مشروعات استثمارية مشتركة .

خامساً : فى مجال موارد الحساب الخاص للخدمات والتنمية الريفية

افترض الباحث أن بند موارد الحساب الخاص للخدمات والتنمية الريفية يمثل أهمية قصوى من أجل تنفيذ المشروعات وإن بدا هزيلا .

وقد تبين من النتائج ما يلى :

١ – تعانى الخطة الريفية من قصور فى الموارد المحلية مثل عدم وجود رأس مال دائر وعدم وجود مبانى تمليك تدر عائداً مجزياً وأن أرباح الجمعيات التعاونية هزيلة فضلا عن ندرة حدوث تبرعات من جانب الأفراد .

٢ – يتضح دور القيادة المحلية فى القرية من تشجيع الموسرين والحصول على موارد ماليـــة من جهات أخرى من العجز فى موارد القرية المالية .

١ – إعادة دراسة مصادر الإنتاج والخدمات فى القرية المصرية واستثمارها برشد . —

٢ – تشجيع الموسرين من أبناء القرية على إنشاء مشروعات تدر عائداً مجزياً داخل قريتهم لإنعاش الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

سادساً : فى مجال إختصاصات اللجنة التنفيذية باعتبارها لجنة تنمية بالقرية

افترضت الدراسة وجود بعض الحساسيات بين القيادات التنفيذية

والشعبية بالقرية ويأتى نتيجة ذلك على حساب معدل الأداء لخطة التنمية الريفية .

وقد كانت نتائج الدراسة ما يلى :

١ ــ أن اللجنة التنفيذية بالقرية تساعد على إحداث التنمية الريفية .

٢ ــ تتعارض أحياناً مهمة رؤساء لجان المجلس المحلى بصفتهم عناصر رقابية مع رؤساء الأجهزة التنفيذية باللجنة .

٣ ــ تسود الروح التعاونية مناقشات اللجنة وإن ظهر شكل من أشكال الصراع حول بعض المسائل الذاتية والموضوعية .

٤ ــ تتمكن اللجنة التنفيذية من حصر ومراقبة تحصيل موارد القرية وإن كان يحدث تسيب أحياناً فى إجراءات التنفيذ للتنمية المحلية فى الريف ومن مظاهر هذا التسيب عدم التقيد بمواعيد التنفيذ وضعف سلطة الضبط على سلوك العاملين .

٥ ــ وأنه لضمان حسن سير العمل بالأجهزة التنفيذية ومنعاً من حدوث تسيب يحسن أن يكون رئيس القرية من أبنائها فضلا عن العاملين بها ووضع قاعدة الجزاء ثواباً وعقاباً .

وتقترح الدراسة التوصيات التالية :

١ ــ أهمية قيمة وعى أعضاء المجالس المحلية بفلسفة نظام الحكم المحلى وتوضيح دورهم الحقيقى فى الرقابة والتنفيذ منعاً لحدوث حساسيات بين الأعضاء من الجانبين .

٢ ــ أن ينجز الأعضاء مسئولياتهم بروح الفريق والابتعاد عن النزعات التعصبية والحزازات والنظرة إلى تنفيذ المشروعات بروح موضوعية .

٣ ــ وضع ميثاق شرف يحكم سلوك الأعضاء من الجانبين ويكون بمثابة

دستور عمل يحتكم إليه الطرفان عند حدوث منازعات أو حساسيات حتى ينتظم سير العمل .

سابعاً – فى مجال توضيح دور الحكم المحلى فى التنمية الريفية :

افترضت الدراسة أن مظاهر التنمية الريفية تبدو فى كافة مجالات الخدمات والإنتاج فى القرية ولكن بشكل نسبى بحسب قوة الدفع من جانب الوحدة المحلية والمجلس المحلى بها .

وقد جاءت نتائج الدراسة على النحو التالى :

١ – فى مجال الشئون الاجتماعية : تتوفر الجمعيات الخدمية والأهلية بالقرية إلا أنها ليست كافية لمد العون اللازم للسكان ولا يوجد تكرار فى نوعية هذه الجمعيات بالقرية وتستعين فى تدعيم خدماتها بمشورة أخصائى اجتماعى الوحدة .

٢ – فى مجال شئون التموين والتجارة الداخلية : يتم توزيع السلع عن طريق المحلات العامة بالقرية فضلا عن الجمعية التعاونية إن وجدت والأجهزة الشعبية كما أنه من الأهمية بمكان توزيع السلع بالبطاقات منعاً لحدوث تلاعب فى التوزيع حيث لم تصل بعض الخدمات إلى أصحابها الحقيقيين وعلى ذلك يمكن إشراك الجمعية التعاونية بالقرية فى عملية التوزيع .

٣ – فى مجال الشئون الزراعية : لا توجد محطة إرشاد زراعى بكل قرية ويستجيب الفلاح لإرشاداتها أينما وجدت إذا اتفقت مع خبرته الزراعية علماً بأنه مع ظهور الآفات الزراعية يساهم الجميع أجهزة تنفيذية وشعبية وأهلية فى مقاومتها ، ويستجيب الفلاح لنظام الدورة الزراعية التى تنظم معاملاته مع الجمعية التعاونية ، أما عن استخدام الآلات الحديثة فى الزراعة فهى محل مناقشة ولا تتوفر إلا عند كبار المزارعين وتفكر الوحدة المحلية أحياناً فى استيراد بعضها . أما الخدمات البيطرية فإنها تتوفر فى القرية الأم فقط ، ويستفيد منها المزارع بالحضور إلى هذه القرية مقر الوحدة البيطرية .

٤ – فى شئون القوى العاملة : لم تنظم الوحدة المحلية برامج تدريب على أساليب الزراعة الحديثة للفلاحين . كما لا ينتفع الفلاح بهذه البرامج إن تمت معتمداً على خبرته الزراعية بل أن بعض الفلاحين يود ترك العمل الزراعى متجها إلى العمل الحكومى .

٥ – فى مجال الثقافة ورعاية الشباب : لا يتوفر بالقرى بيت للثقافة مثل الحضر وإن توفر النادى الريفى الذى يعرض برامج ثقافية وخدمية ورياضية تغطى طاقات الشباب غير أن معظم المترددين على النادى من الطلاب والموظفين أحيانا ، ولذلك فالقرية فى حاجة إلى قافلة للثقافة من أجل التوعية .

٦ – فى مجال النقل والمواصلات : أحيانا ما تكون وسيلة المواصلات بين القرية وغيرها سهلة بسبب عدم وجود بعض الطرق المرصوفة أو أن القرية ليست على خط مواصلات رئيسى . لذلك نجد أن وسيلة المواصلات المعتادة هى السيارة العامة والتاكسى وأحيانا السكة الحديد . ويمكن تسهيل وسائل المواصلات عن طريق رصف الطرق الزراعية أو تمهيدها وزيادة عدد الوحدات إلى جانب ذلك يتوفر بالقرية مكتب بريد أهلى وأحيانا ما يكون حكوميا ، ويعمل بصورة منتظمة ، ويحدث أحيانا تكاسل فى العمل نتيجة رغبة العاملين به فى النقل إلى بلادهم ، وفضلا عن ذلك يوجد خط تليفون أهلى وأحيانا حكومى ونادرا ما تفكر الوحدة المحلية فى زيادة عدد الخطوط .

٧ – فى مجال التصنيع الزراعى : لا يوجد بالقرية مصانع بالمعنى المألوف وإن توفر بها بعض المحلات والورش الأهلية البسيطة ، ولذلك فهى فى حاجة إلى بناء صناعات بيئية ويستجيب السكان هذا الطلب وإن لم يتوفر الاستعداد للإسهام بالجهد الذاتى فى تحقيق ذلك ، فضلا عن أن الوحدة المحلية ليس لها أى دور بارز فى إنشاء مصناعات زراعية داخل القرية بسبب عدم تشجيع الأهالى لها وعدم كفاية الموارد .

٨ – فى مجال الحركة التعاونية : يتوفر بالقرية بصفة دائمة الجمعية

التعاونية الزراعية وأحيانا يوجد بها الجمعية التعاونية الاستهلاكية أو الجمعية التعاونية للإصلاح الزراعي وتؤدى هذه الجمعيات الدور الرسمى المنوط بها ، غير أن الحركة التعاونية تواجه معوقات داخل القرية منها معوقات تتعلق بالعاملين أنفسهم فضلا عن عدم توفر الاقتناع الكافى بفكرة التعاون نتيجة السلبيات الواضحة فى هذا السبيل مع قلة الإمكانيات وظهور بعض أشكال الاستغلال ، غير أن النهوض بالوعى التعاونى يأتى عن طريق تدريب العاملين على أسس النظام التعاونى وإشراك الأهالى يأتى عن طريق تنظيم محاضرات تثقيفية لهم ، ولاتوجد بالقرية صناعات حرفية قائمة على أسس تعاونية ، وإن وجدت فى بعض القرى فإنها ينقصها المواد الخام التى تحضرها من قرى أو مدن أخرى ، ويتم تمويل هذه الصناعات الحرفية عن طريق التمويل الحكومى والأهلى وبعض المساعدات الخارجية . وتحتاج هذه الصناعات فى حالة وجودها إلى إنشاء مركز تدريب مهنى للعاملين بها إلا أن الوحدة المحلية لم تفكر فى إنشاء مثل هذا المركز لعدم وجود صناعات بصورة شاملة .

٩ ــ فى مجال الشئون الدينية : يتوفر بالقرى موضوع الدراسة المسجد الأهلى غالبا وأحيانا الحكومى ، وغالباما يتولى السكان إصلاحه من تبرعات المتطوعين وقد تقوم الوحدة المحلية أحيانا ببعض هذه الإصلاحات وتؤدى هذه المساجد دورها فى نشر الوعى الدينى ، وأنه ينبغى تعزيز دور المسجد عن طريق توفير الإمام والخطيب لكل مسجد مع توفير مكتبة دينية وتنظيم دروس فى التوعية الدينية لهذا الغرض .

وحول هذا الدور التنموى للحكم المحلى تقترح الدراسة ببعض التوصيات :

١ ــ تشجيع قيام جمعيات أهلية لها وظيفة اجتماعية متنوعة فى القرى تكون امتداداً والرسالة الوحدة المحلية الموجودة بالقرية الأم وتزويدها ببعض المشرفين من حملة دبلوم الخدمة الاجتماعية المتوسط إلى جانب بعض المتطوعين للعمل الاجتماعى على ألا يقتصر تمويلها بالمعونة الحكومية بل من من مساعدات الأهالى بالقرية .

٢- تعميم نظام البقالة التعاونى بالقرى بقدر نشر الجمعيات التعاونية الإستهلاكية بها مع حماية دور هذا البقال من تلاعب المنحرفين والمستغلين للسلع التموينية .

٣- حبذا لو قامت الوحدة المحلية بالتعاون مع مديرية الزراعة والأجهزة الشعبية بحصر إمكانيات القرية من آلات الزراعة ومحاولة استيرادها بالطريق التعاونى وجعلها فى خدمة الفلاح إما بالإيجار أو البيع .

٤- منع تعيين أى عامل فى الوظائف الحكومية يتبين لديه حيازة زراعية وذلك بهدف توفير العمالة الزراعية للأرض فضلا عن وجود فائض عمالة بالمصالح الحكومية من هؤلاء العمال الأمر الذى يشكل عبئا على الناتج الزراعى فضلا عن مصلحة العمل .

٥- تطوير العمل بالنادى الريفى بحيث يؤدى خدماته بصورة متكاملة طالما تعذر إنشاء بيت للثقافة بكل قرية مع تشجيع الأندية الناجحة بزيادة الإعتمادات فضلا عن مكافأة المشرفين المهرة .

٦- أهمية زيادة عدد الوحدات من السيارات العامة فضلا عن تشجيع رأس المال الخاص بتسيير تاكسيات تمتد إلى القرى البعيدة مع مراعاة إدارة المرور بأحكام سيطرتها على المخالفين لتعليمات المرور بشأن عدد الركاب فيها نظراً للصورة غير الآدمية التى يستغل بها أصحاب التاكسيات الركاب سواء فى الأجور أو العدد مع الحفاظ على ما تبقى من مشروع قطار « سوارس » الذى يربط بين القرى وبعضها .

٧- تدعيم العمل بمكاتب البريد الريفية وإعطاء حوافز للعاملين فيها تشجيعاً للبقاء والعمل بجدية ، وفضلا عن أهمية ربط القرية بغيرها أو بالمدينة بعدد أكبر من خطوط التليفون .

٨- تدعيم الصناعات الريفية القائمة حاليا فى القرى بالمال والخبرة مع

استحداث صناعات أخرى ما أمكن خاصة في القرية المحرومة من أى صناعات لإنعاش الدخل الفردى .

٩- دعم الحركة التعاونية بالتدريب أو التمويل .. إلخ

١٠ - تدعيم دور المسجد فى القرية باعتباره أحد أجهزة التغير الإجتماعى وتطوير رسالته وتنويعها وتوفير الأئمة المتفهمين لرسالة العمل فى الريف باعتبارهم قادة محليين .

ثامنا : فى مجال تقييم دورنظام الحكم المحلى فى ضوء القانون ١٩٧٥/٥٢ :

أسفرت المناقشات المستفيضة حول هذا الدور إلى وجود بعض المثالب فى مجال التطبيق لاعيبا فى فلسفة النظام ومقوماته ولكن نتيجة أسباب مجتمعية عديدة تحيط بظروف التطبيق ، هذا الأمر قد شجع القيادة السياسية إلى إعطاء دفعة قوية لهذا النظام بتفويض السادة المحافظين سلطات واسعة واستصدار تشريع جديد يدعم نظام الحكم المحلى كى يحقق فلسفة وجوده وأهدافه .

وكان من بين المعوقات التى برزت فى مجال التطبيق :-

١- قلة الإمكانيات المالية المعتمدة للوحدات المحلية بالقرى الأمر الذى يحول دون تحقيق مقاصد الخطة بالكامل وبالتالى عدم تنفيذ البرامج المقدمة بصورة شاملة .

٢- عدم تعاون السكان مع القيادات المسئولة بالصورة المستهدفة من أجل إحداث الإنعاش الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع الريفى حتى يلحق بركب التقدم الحضرى .

٣ - انتشار الأمية فى الريف يحول دون فهم فلسفة هذا النظام وتفرض تصوراً معيناً لمفهوم الحكومة والسلطة عند الإنسان فى الريف :

٤ – عدم نضج الوعى عند بعض القيادات المحلية فى الريف تجاه الرسالة المفروضة عليهم ، وبالتالى عدم تفهم الدور المنوط بهم أساسا فى تنفيذ المشروعات .

٥ – ظهور بعض أشكال التسلط المركزى على القيادات التنفيذية فى الوحدات المحلية يحول دون تنفيذ المرسوم محليا من مشروعات .

٦ – خروج بعض المصالح الحكومية فى القرية عن سلطة وإختصاص رئيس الوحدة المحلية الأمر يجعل تعاونها معه رهن يوافقها .

٧ – أتباع الطرق والأساليب الروتينية فى تنفيذ إجراءات خطة التنمية الأمر الذى يعوق بعض القيادات المستنيرة للعمل بمثابرة واقتدار .

٨ – تسلط النزعة الذاتية عند بعض القيادات الريفية الأمر الذى يثير حساسيات ويفجر الصراعات العائلية ويأتى ذلك على حساب رفاهية وسعادة مجتمع القرية .

٩ – عدم نضج الوعى التخطيطى عند القيادات الريفية شعبية كانت أو تنفيذية الأمر الذى قد يؤدى أحيانا إلى ظهور بعض الإنحرافات والإستغلال .

١٠ – سوء اختيار المشرفين على بعض الوحدات المحلية فى الريف يحول دون قيامهم بمسئولياتهم بالصورة المشرفة .

١١ – عدم فاعلية الأجهزة الرقابية على الأجهزة الرسمية .

١٢ – العمالة الزائدة بالوحدات المحلية الريفية تؤدى إلى التواكل وتضارب الإختصاصات بين العاملين .

١٣ – عدم وضع الرجل المناسب فى مكانة المناسب .

١٤ – عدم تنظيم دورات تدريبية لجميع العاملين فى الوحدات الريفية فى أغلب الأحوال .

١٥ – التعارض أحيانا بين الأجهزة المحلية المنتخبة والأجهزة التنفيذية.
١٦ – استئثار القرية الأم بكافة المشروعات .

إلا أن هذه المعوقات لم تخف أساسا صورا ناجمة من مشروعات محلية كان لها أثرها فى النهوض بالمستوى المادى الإنسانى للقرية ، وأنه لكى يؤدى نظام الحكم المحلى دوره بفاعلية أشد خاصة مع توافر الثقة الصادقة وفى إطار التشريع المستحدث لهذا النظام فإن هنا بعض التوصيات فى هذا الشأن :

١ – ضرورة تبسيط الإجراءات .
٢ – إشرك الأهالى فى التفكير فى مشكلاتهم و تنفيذ علاجها .
٣ – تدعيم المحليات بشريا و ماديا .
٤ – تنفيذ مشروعات تدر دخلا ثابتا يدعم موازنة الوحدات المحلية ،
٥ – احترام قرارات الوحدة من جانب المستويات الإشرافية .
٦ – ضرورة تدريب أعضاء المجالس المحلية على شئون المحليات .
٧ – الإشراف والرقابة على كافة الأجهزة .
٧ – التعاون والتقارب بين الجهاز التنفيذى والجهاز الشعبى .
٩ – إختيار أعضاء متخصصين كمستشارين فى لجان المجالس المحلية .
١٠ – تدعيم الجهود الذاتية لعلاج القصور فى الموارد .
١١ – عدم التقاعس عن إعتماد المبالغ اللازمة للأهداف النافعة .
١٢ – إعطاء رئيس القرية صلاحية أكبر فى تنفيذ المشروعات .
١٣ – التفرغ فى لجان المجالس المحلية فى الريف مسألة ملحة .
١٤ – إجراء الدراسات الجادة حول أنظمة الحكم المحلى فى العالم .
١٥ – التحرر من الروتين .

١٦ــ الموضوعية فى اتخاذ القرارات ومنع التدخل الشخصى وسيادة العمل بروح الفريق .

١٧ــ التوازن فى تنفيذ المشروعات بين القرى المختلفة .

١٨ــ نزول المسئولين إلى القرى لعلاج مشكلاتها على الطبيعة .

١٩ــ إنشاء صناعات تدر عائدا مجزيا لتغذية ميزانية الوحدة .

٢٠ــ توعية أبناء الريف بأهداف ورسالة الحكم المحلى .

٢١ــ ربط نشاط السكان بالبيئة الريفية .

٢٢ــ القضاء على الصراعات والحزازات فى الريف .

٢٣ــ تشجيع الجهود الذاتية لدعم الجهود التنموية .